[التنازع]

قوله: (وإذا تنازع الفعلان).

قالوا: لو قال: وإذا تنازع العاملان كان أولى؛ لأن التنازع قد يكون بين اسمين، مثل: هذا ضارب ومكرم زيدا، وبين الاسم والفعل، مثل: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾ [الحاقة:١٩] فإذا قال: العاملان، شمل ذلك جميعه.

والجواب: أنه إنما لم يقل ذلك، لأنه عقب كلامه بأن قال: (فقد يكون في الفاعلية، وقد يكون في المفعولية، وقد يكون فيهما مختلفين) فلو قال العاملان، تناولهما هذه الأقسام الثلاثة، ولا يصح ذلك في كل عاملين، إذ اسم الفعل لا يمكن التنازع فيه باعتبار الفاعلية، لأن ضمير الفاعل لا يكون فيه إلا مستترًا؛ فيجب لكل واحد منهما من الضمير المستتر فيه مثل ما يجب للآخر، فلا تنازع.

وكذلك ما أبدوه من اسم الفعل وفعل الأمر، فإن ضمير الفاعل لا يكون فيهما إلا مستترا.

قالوا: لا وجود له، أما قبل ذكر الفعلين فظاهر، وأما بعد ذكرهما فلأنه إن أعمل الثاني أضمر في الأول، أو حذف فلا تنازع، وإن أعمل الأول أضمر في الثاني، فلا تنازع أيضًا.

والجواب: أن المراد من التنازع: ذكر فعلين ومعمول يكون لكل واحد من الفعلين صلاحية العمل في ذلك المعمول، فتنازعاه باعتبار صلاحية عمل كل واحد منهما فيه، فيكونان قبل ذكر الفعلين عاملين.

قالوا: إذن كان يجب أن يقول: الفعلان أو أكثر؛ ليدخل أهنت وأكرمت وصاحبت زيدا.

وجوابه: أن تنازع فعلين لا ينافي تنازع أكثر من فعلين.

حاشية عند قوله: (فإن قلت: فما تصنع بمثل: ما ضرب وأكرم إلا أنا).

إذا تنازعاه مختلفين فلهما باعتباره ثلاثة أحوال وهي: أنهما إما أن يعملا فيه جميعا، أولا يعملا فيه جميعا، أو يعمل فيه أحدهما دون الآخر.

والأولان باطلان، أما الأول فلئلا يلزم توارد الفعلين المختلفين على معمول واحد، وكون الكلمة الواحدة معربة بإعرابين مختلفين.

وأما الثاني فلئلا يلزم أن يعمل كل واحد فيه على تقدير انتفاء عمل كل واحد منهما فيه؛ لأن انتفاء عمل هذا فيه لأجل عمل ذاك فيه، وانتفاء عمل ذاك فيه لأجل عمل هذا فيه، فلو انتفى عمل كل واحد منهما لزم ما ذكرناه.

وإذا بطل القسمان الأولان تعين الثالث.

اعترض على قوله: (من أن العرب لا تحذف الفاعل) بأنه تمسك بحذف الفاعل في الجواب عن مثل: (ما ضرب وأكرم إلا أنا، أو إلا أنت، أو إلا هو) لدلالة الفاعل الثاني عليه.

وأجيب بأن المراد بقوله: (لما علم من أن العرب لا تحذف الفاعل) أى: عند تعارض الحذف والإضمار فيكون معناه: أنه إذا تعارض الحذف والإضمار كان الإضمار أولى.

حاشية: من الشواهد على مذهب الكوفيين ما ذكره من قول امرئ القيس، وكذلك قول ذى الرمة[1]: [الوافر]

وَلَمْ أَمْدَحْ لأَرْضِيَهُ بِشِعْرِي ... لَئِيمًا أَنْ يَكُونَ أَصَابَ مَالا

وقول الآخر[2]:

ولما أَن تَحَمَّلَ آلُ ليلَى ... سمعت بينهم نعب الغرابا

وكذلك قول ذى الرمة أيضًا[3]: [الطويل]

---

(١) لذي الرمة ديوانه ص ١٥٣٤.

(٢) الشاهد أنه أعمل الأول ولذلك نصب الغراب ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع.

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني إلا أنه لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى لقوة الابتداء. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٦/١

(٣) لعمر بن أبى ربيعة فى ملحق ديوانه ص ٤٩٨ وشرح المفصل ٧٩/١ والرد على النحاة ٨٩ والكتاب ٤٠/١ (وقال الأعلم: أنشده لعمر وقال الأصمعى هو لطفيل الغنوى) وفى شرح شواهد

إِذَا هِـيَ لَـمْ تَسْـتَكْ بِعُـودِ أَرَاكَـةٍ تُنُخِّـلَ فَاسْـتَاكَتْ بِـهِ عُـودُ إِسْـحَلِ

ومن الشواهد على مذهب البصريين قول كثير[1]: [الطويل]

=

العينى بحاشية الأشمونى ٣٥٩/١: وقال النحاس: قال الأصمعى: قاله طفيل الغنوى، ونسبه الجرمى للمقنع الكندى والصواب مع الأصمعى ونسب لامرئ القيس فى ملحق ديوانه ٤٧٣ (نقلاً عن العقد الثمين) وبلا نسبة فى تذكرة النحاة ٣٤١ وشرح ابن الناظم ٢٥٧.

و (إذا) للشرط، و (هي) ضمير منفصل لتعذر اتصاله، فحذف عامله تقديره: إذا لم تستك هي؛ أي: سعدي من الاستياك.

و (الأراكة) بالفتح واحدة الأراك، وهو شجر مر يتخذ منه المساويك.

قوله: (تتخل) مجهول، وقع جزاء الشرط؛ أي: اختبر، والشاهد فيه، وفي (فاستاكت) حيث تنازعا في (عودا) سحل، فأعمل الأول، وأضمر الثاني.

واحتجت فيه الكوفية على أولوية إعمال الأول، وأجيب بأنه يدل على الجواز، ولا خلاف فيه، وإما أن يدل على الأولوية فلا.

قوله: (به) في محل النصب على أنه مفعول (فاستاكت) و (الفاء) للعطف و (إلا) سحل بكسر الهمزة وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهمله شجر دقيق الأغصان يشبه الأثل ينبت بالحجاز، يتخذ منه السواك.

(١) هَذَا البَيْتُ لِكُثَيِّر بن عَبْد الرَّحْمَن الخُزَاعِيّ، صَاحِبِ عَزَّة.

الشاهد فيه: إِعْمَالُ الفِعْل الثَّانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: (فَوَفَّى غَرِيمَهُ)، وَتَقْدِيرُ الكَلامِ: (قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ غَرِيمَهُ)، فَحَذَفَ مِن الأَوَّلِ لِدَلالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ، عَلَى مَا أَصلَ فِي كِتَابِهِ أَبُو عَلِيٍّ رحمه الله.

وَلَوْ أَعْمَلَ الأَوَّلَ لَقَالَ: فَوَفَّاهُ غَرِيمَهُ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ غَرِيمَهُ فَوَفَّاهُ، فَيُعِيدُ الضَّمِيرَ عَلَى الظَّاهِرِ المُتَقَدِّمِ.

لغة البيت: (المَمْطُولُ): الَّذِي يُدْفَعُ بِوَعْدٍ بَعْدَ وَعْد، يُقَالُ: مَطَلَهُ بِدَيْنِهِ مَطْلا، وَمَطَلَ الحَدَّادُ السَّبِيكَةَ: مَدَّهَا.

و(المُعَنَّى): الأَسِيرُ، يُقَالُ: عَنَوْتُ فِيهِمْ، وَعَنَيْتُ عُنُوًّا وَعَنَاءً: صِرْتُ أَسِيرًا، وَأَعْنَيْتُهُ: أَسَرْتُهُ، وَعَنَوْتُ لِلحَقِّ عُنُوًّا: خَضَعْتُ لَهُ. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١]. وَالعَوَانِي: النِّسَاءُ؛ لأَنَّهُنَّ يُظْلَمْنَ فَلا يَنْتَصِرْنَ، وَالتَّعْنِيَةُ: الحَبْسُ. قَالَ أَبُو ذُؤَيْب: [الطويل]

=

مُشْعَشَعَةً مِنْ أَذْرِعَاتٍ هَوَتْ بِهَا ... رِكَابٌ وَعَنَّتْهَا الزِّقَاقُ وَقَارُهَا

وَقَالَ سَاعِدَة بْن جُؤيَّة: [الطويل]

فَإِنْ يَكُ عَتَّابٌ أَصَابَ بِسَهْمِهِ ... حَشَاهُ فَعَنَّاهُ الجَوَى وَالمَحَارِفُ

دَعَا عَلَيْهِ بِالحَبْسِ، وَالثَّقْلِ مِنَ الجِرَاحِ.

و(المُعَنَّى): جَمَلٌ كَانَ أَهْلُ الجَاهِلِيَّةِ يَنْزَعُونَ سَنَاسِنَ فِقْرَتِهِ، وَيَعْقِرُونَ سَنَامَهُ، لِئَلا يُرْكَبَ وَيُنْتَفَعَ بِظَهْرِهِ، وَذَلِكَ إِذَا مَلَكَ صَاحِبُهُ مائَة بَعِيرٍ، وَهُوَ البَعِيرُ الَّذِي أَمْأَتْ إِبِلُهُ بِهِ.

وَهَذَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ العَنَاءِ: الَّذِي هُوَ التَّعَبُ، فَهُوَ عَلَى ذَلِكَ مِنَ اليَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِن الحَبْسِ عَنْ التَّصَرُّفِ، فَهُوَ عَلَى هَذَا مِنْ الوَاوِ. وَمَعْنَى البَيْت ظَاهِر.

خَبَرٌ: وَذُكِرَ أَنَّ عَزَّة دَخَلَتْ عَلَى عَبْد المَلِك بن مَرْوَان، فَقَالَ لَهَا: أَنْتِ عَزَّة كُثَيِّر؟ فَقَالَتْ لَهُ: أَنَا أُمُّ بَكْرٍ الضَّمْرِيَّة. فَقَالَ لَهَا: يَا عَزَّة؛ أَتَرْوِينَ مِنْ شِعْرِ كُثَيِّر شَيْئًا؟ فَقَالَتْ: مَا أَعْرِفُهُ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُ الرُّوَاةَ يُنْشِدُونَ لَهُ: [الطويل]

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

قَالَ: أَفَتَرْوِينَ لَهُ: [الطويل]

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا ... وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لا يَتَغَيَّرُ

تَغَيَّرَ جِسْمِي وَالخَلِيقَةُ كَالَّتِي ... عَلِمْتِ وَلَمْ يُخْبِرْ بِسِرِّكِ مُخْبِرُ

فَقَالَتْ: مَا سَمِعْتُ هَذَا، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُمْ يُنْشِدُونَ لَهُ: [الطويل]

كَأَنِّي أُنَادِي صَخْرَةً حِينَ أَعْرَضَتْ ... مِنَ الصُّمِّ لَوْ تَمْشِي بِهَا العُصْمُ زَلَّتِ

صَفُوحًا فَمَا تَلْقَاكَ إِلا بَخِيلَةً ... فَمَنْ مَلَّ مِنْهَا ذَلِكَ الوَصْلَ مَلَّتِ

قَالَ الصُّولِيّ أَبُو بَكْر مُحَمَّد بْن يَحْيَى بْن العَبَّاس: كَانَ لِكُثَيِّر بْن عَبْد الرَّحْمَن غُلامٌ تَاجِرٌ، فَأَتَى الشَّامَ بِمَتَاعٍ يَبِيعُه، فَأَرْسَلَتْ عَزَّة امْرَأَةٌ تَطْلُبُ لَهَا ثِيَابًا، فَدُفِعَتْ إِلَى غُلامِ كُثَيِّر وَهِيَ لا تَعْرِفُه، فَابْتَاعَتْ مِنْهُ حَاجَتَهَا، وَلَمْ تَدْفَعْ لَهُ ثَمَنَهَا، فَكَانَ يَخْتَلِفُ إِلَيْهَا مُقْتَضِيًا، فَأَنْشَدَ يَوْمًا قَوْلَ مَوْلاهُ: [الطويل]

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وَعَزَّة مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

فَقَالَتْ لَهُ المَرْأَةُ الَّتِي ابْتَاعَتِ الثِّيَابَ لَهَا: فَهَذِهِ والله دَارُ عَزَّة، وَلَهَا ابْتَعْتُ الثِّيَابَ.

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ   وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

وقد تكرر الشاهد في هذا البيت في موضعين:

أحدهما: إعمال " وفى " ولو أعمل الأول لقال: وفاه.

والثاني: معنى غريمها، لأن " غريمها " لو كان فاعلا لـ " ممطول " لقال: معنى هو؛ لأنه قد جرى على غيره، وهو فعل الغريم، وهذا الإلزام إنما يصح على مذهب البصريين.

وأجيب عن شواهد الكوفيين بأنها تدل على الجواز لا على الأولوية.

=

فَقَالَ: وَأَنَا والله غُلامُ كُثَيِّر، فَأُشْهِدُ الله أَنَّ الثِّيَابَ لَهَا، وَلا آخُذُ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئًا؛ فَبَلَغَ ذَلِكَ كُثَيِّرًا فَقَالَ: وَأَنَا والله أُشْهِدُ أَنَّهُ حُرٌّ، وَأَنَّ مَا بَقِيَ مِنَ المَالِ لَهُ.

الإعراب: (عَزَّة): مُبْتَدَأٌ، و(غَرِيمهَا): مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، و(مَمْطُولٌ): خَبَرُهُ، و(مُعَنًّى): صِفَةُ مَمْطُول، وَالتَّقْدِيرُ: وَعَزَّةُ غَرِيمُهَا مَمْطُولٌ مُعَنًّى، وَيَجُوزُ أَنْ تَرْتَفِعَ (عَزَّة) بِالابْتِدَاءِ، و(مَمْطُولٌ): خَبَرُ المُبْتَدَأ، و(غَرِيمُهَا): مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه بِمَمْطُول، و(مُعَنًّى): خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ.

وَجَازَ أَنْ يَجْرِيَ اسْمُ الفَاعِلِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، مِنْ غَيْرِ إِبْرَازِ الضَّمِيرِ، لأَجْلِ الضَّمِيرِ العَائِدِ مِنْ (الغَرِيم)، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَرْتَفِعَ (الغَرِيمُ) بـ (مُعَنًّى)، كَمَا جَازَ ارْتِفَاعُهُ بـ (مَمْطُول)، لِخُلُوِّ مَمْطُولٍ، عَمَّا يَعُودُ إِلَى المُبْتَدَأ الَّذِي هُوَ (عَزَّة).

وَقِيَاسُ قَوْلِ مَنْ لَمْ يُظْهِرِ الضَّمِيرَ فِي اسْمِ الفَاعِلِ، وَإِنْ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، أَنْ يُجَوِّزَ ارْتِفَاعَ (الغَرِيم) بـ (مُعَنًّى)، يُضْمِرُ فِي الأَوَّلِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، وَكَذَا قِيَاسُ قَوْلِ الكِسَائِيِّ، وَيُجَوِّزُ أَنْ يَرْتَفِعَ (الغَرِيمُ) بـ (مُعَنًّى)؛ لأَنَّ الفَاعِلَ عِنْدَهُ فِي قَوْلِكَ: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا، مَحْذُوفٌ، فَكَمَا حُذِفَ مِنْ نَفْسِ الفِعْلِ، كَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ لا يَجْعَلَ فِي الاسْمِ شَيْئًا، إِذْ كَانَ اسْمُ الفَاعِلِ عِنْدَهُ كَالفِعْلِ فِي خُلُوِّهِ مِن الذِّكْرِ، وَيَنْبَغِي إِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي الفِعْلِ، أَنْ يَكُونَ فِي اسْمِ الفَاعِلِ أَجْوَزَ عِنْدَهُ.

انظر: ابن هشام ٢/ ٢٥، والأشموني ١/ ٣٠٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٠٢/١.